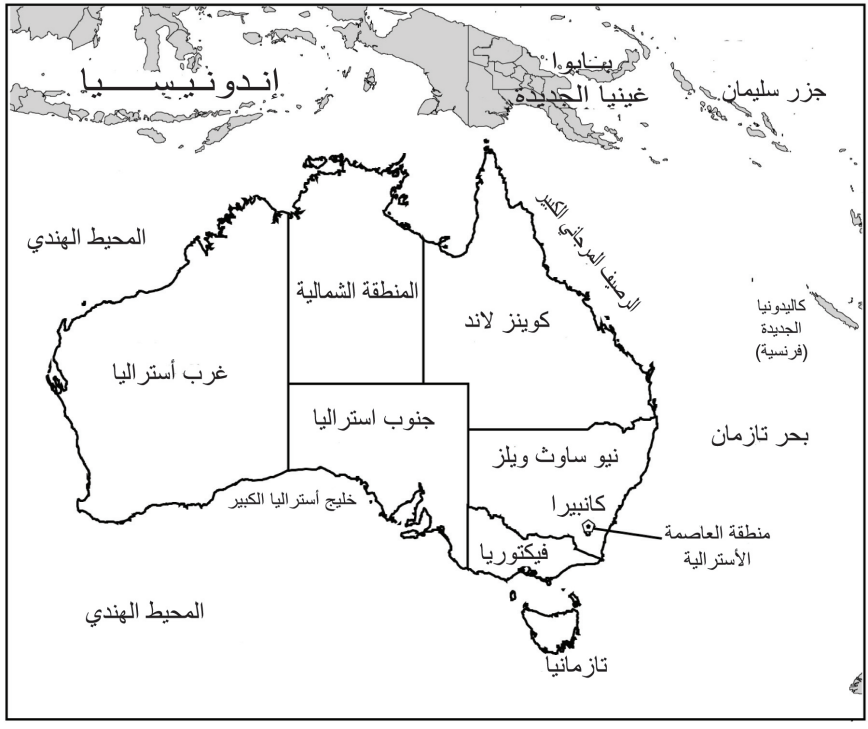

أستراليا:
تطور الدستور

كاتي لو روي وشيريل سوندرز

استمر الدستور الفدرالي لاستراليا اكثر من ١٠٠ عام ولكنه بالرغم من ذلك فقد اثبت قدرته على التكيف مع الظروف المتغيرة. ولقد تغير نص الدستور قليلا منذ عام ١٩٠١ مع نجاح ٨ استفتاءات شعبية فقط للتغيير من ٤٤ استفتاء. كما حدث تطور تدريجي في معنى النص وفاعليته ولكن من خلال تفسير قضائي وتغيير الممارسة السياسية. لقد كان التوسع التدريجي لقوى الكومنولث أو الحكومة الفدرالية والبرلمان، هي أحد أهم التغيرات التي تتعلق بالتطور. وعلى الرغم من أن نظام الحكومة الذي وضعه الدستور يبقى ثابتا، فهناك مناقشات حالية لتغييرات دستورية لحماية الحقوق بفاعلية اكثر ولتأسيس استراليا كجمهورية.

لقد تم التفاوضٍ بشأن دستور استراليا خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر واصبح نافذاً اعتبارا من أول يناير/كانون الثاني ١٩٠١. لم يكن الدستور نتيجة ثورة أو غليان، بل كان نتيجة رغبة في اتحاد محدود لمجموعة من الأسباب العملية الخاصة بالمستعمرات الست والتي أصبحت الولايات الأسترالية فيما بعد. ويجمع الدستور بين أسلوب الفدرالية الخاص بالولايات المتحدة وبين المؤسسات البريطانية لحكومة برلمانية مسئولة حيث ينتخب رئيس الوزراء من بين أعضاء البرلمان. وتتكون الدولة من ست ولايات، وإقليمين يتمتعان بحكم ذاتي وهما من أقاليم الجزء الرئيسي للبلاد، وبعض الأقاليم الخارجية.

وعلى الرغم من أن الدستور قد تم سنه في الأصل بواسطة البرلمان البريطاني، إلا أن أستراليا قد استطاعت الحصول على الاستقلال عن بريطانيا بشكل تدريجي دون أي تغيرات دستورية رسمية أو انقطاع للاستمرار القانوني. كما تمت الموافقة كذلك على الدستور الأسترالي من خلال عملية الاستفتاء الشعبي في المستعمرات الست، وهو وثيقة مختصرة تشتمل على ١٢٧ قسم و ١١٩٠٨ كلمة.

إن الهدفين الرئيسيين للدستور هما تأسيس اتحاد فدرالي والنهوض بأعباء مؤسسات الحكومة الوطنية. ولقد تم تحقيق هذين الهدفين بشكل مرض على الرغم من أن قِصَر الدستور يجعله مضللا في بعض الجوانب من حيث الطريقة التي تعمل بها الحكومة الأسترالية بالفعل. إن الدستور يرتكز على القانون العام ويعترف بوجوده المسبق، فكثير من القواعد الهامة التي لها سمة دستورية تكون خارج الدستور الرسمي.

إن نص الدستور الأسترالي قد اثبت صعوبة تغييره. فمشروع القانون الخاص بتعديل الدستور الذي اقره البرلمان يجب أن يتم التصديق عليه في استفتاء شعبي قبل أن يصبح قانونا. وتتطلب الموافقة في الاستفتاء مساندة أغلبية الناخبين وأغلبية الناخبين في اغلب الولايات. وكما ذكرنا مسبقا، فقد نجحت ٨ اقتراحات بالتعديل فقط من بين ٤٤ اقتراحا، وترجع الأسباب المحتملة لذلك إلى الصفة العدائية لعملية الاستفتاء وعدم فهم اقتراحات التغيير وتحفظ الناخبين الأستراليين في الموضوعات الدستورية والتي تجذب نسبة قليلة من الاهتمام في استراليا. إن الأستراليين يدعون انهم يعرفون القليل عن الدستور، فالثقافة العامة معقدة حيث أن نص الدستور لا يتعامل مع بعض مؤسسات الحكومة التي يعرفها الناس معرفة جيدة بما في ذلك مجلس الوزراء ومكتب رئيس الوزراء.

في العقد الأخير من القرن العشرين، كان الموضوع الرئيسي للمناقشات الدستورية في استراليا هو: هل تقطع استراليا صلاتها الرسمية مع السلطة الملكية

(التاج) وتقوم بتأسيس جمهورية وما هو الشكل الذي قد تأخذه هذه الجمهورية. وقد فشل الاستفتاء الشعبي لسنة ١٩٩٩ والذي كان يدور حول هذا السؤال بسبب العجز الملاحظ في الترتيبات البديلة التي كانت سوف تتخذ. من المحتمل أن يظل السؤال الخاص بتأسيس جمهورية هو الموضوع الدستوري السائد في الجزء الأول من القرن الحالي، ليس لأنه يسبب صعوبات عملية خاصة ولكن لأسباب رمزية .

لا يتضمن دستور الدولة (الكومنولث) ولا دستور الولاية شرعة حقوق أو ميثاق حقوق. فالدستور لا يوفر حماية واضحة لحقوق الفرد على الرغم من وجود بضعة قيود على الكومنولث والتي لها تأثير مماثل. في الوقت الذي تم وضع الدستور فيه، كانت الدول التي تقع تحت التقاليد الدستورية البريطانية تقنع بإمكانية حماية الحقوق على نحو كاف من خلال وسائل أخرى. وقد ظلت استراليا تلتزم بتلك الرؤية، وذلك بخلاف دول أخرى مشابهة والتي تتضمن الآن المملكة المتحدة نفسها. وقد فشلت عدة محاولات متتابعة لتقديم شرعة حقوق وطنية. وتماشياً مع تلك الرؤية الراضية بقدرة النظم القانونية العادية على حماية الحقوق، فلم يكن هناك أي دمج عام في القانون الأسترالي لأي أداة لحقوق الإنسان دولية كانت استراليا طرفا فيها. ومن المفترض أن يكون القانون الأسترالي متوافقا مع وسائل حقوق الانسان هذه. ويمكن القيام بإجراءات تصحيحية، رغم أنها ليست دائما متوافرة أو قريبة، إذا ما ظهر أن هذا الافتراض في غير محله، كما يحدث في بعض الأحيان.

تعتبر استراليا الآن هي الدولة الوحيدة من الدول التي تطبق القانون العام التي ليس لديها حماية نظامية للحقوق. ويبدو أنه من المحتمل أن الحقوق سوف تكون موضوع المناقشات الدستورية في مرحلة قادمة. إن تشريع قانون الحقوق الذي يقوم بوضعه برلمان الكومنولث والذي يستخدم فيه سلطاته لوضع القوانين الخاصة "بالشئون الخارجية"، يقدم تحديات أقل لمؤسسات الحكومة الوطنية المنتخبة كما يمكن أن يتم تفضيله على قانون دستوري لذات السبب. ومن ناحية أخرى، فإن هذا النوع من تشريعات الكومنولث من شأنه أن يطغي على قوانين الولاية المتضاربة وقد يجذب المعارضة لهذا السبب. وفي مواجهة تلك الصعوبات، فمن المحتمل، للفترة القريبة القادمة، أن تُترك حماية الحقوق في استراليا للآليات التقليدية للبرلمان والمحاكم لتقوم بتطوير القانون العام الأسترالي الوحيد.

فقد أصبح الدستور بصفة متزايدة لا يرتبط ببناء وعمل الحكومة الأسترالية، وذلك بسبب أقدميته إلى حد ما

لقد نجح الدستور نجاحا ملحوظا في بعض النواحي، فقد حافظ على سلامة واتحاد جميع أجزاء الدولة المتسعة من الناحية الجغرافية، مقاوما بذلك على الأقل محاولة

خطيرة واحدة للانفصال. وقد عمل كأداة رئيسية مكونة لحكومة ديمقراطية مستقرة خلال أكثر من قرن من الزمان. كما كان يتمتع بالمرونة الكافية للتكيف مع ظروف متغيرة جداً بما في ذلك التحول إلى الاستقلال الأسترالي. كما أنه قد وفر إطار عمل للحكومة تطورت وازدهرت فيه الدولة والولاية ومجتمعات المناطق/الأقاليم ضمن حدوده. ومع ذلك، فقد أصبح الدستور بصفة متزايدة لا يرتبط ببناء وعمل الحكومة الأسترالية، وذلك بسبب أقدميته إلى حد ما، على الأقل بالنسبة لهؤلاء الذين يعتبرون أن هدف الدستور هو بناء القوة والسيطرة على سوء استخدامها.

وقد يكون من الضروري أن تكون هناك تغييرات أكثر للدستور، مما يتطلب ثقافة عامة متزايدة عن النظام الدستوري ومناقشات عامة قوية وبعض التغيرات في السلوك .